

## شبح الإغلاق الحكومي يُهدد أمريكا من جديد



بعد أقلّ من شهرين من تفادي أزمة مالية ذات جذور سياسية، يجد الكونغرس الأمريكي المنقسم بشدّة نفسه مرة جديدة في سباق مع الزمن؛ إذ لم يتبقّ أمامه سوى أسبوع واحد للموافقة على ميزانية جديدة، وتجنب شلل الإدارات الفيدرالية. لم يقر مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه الديمقراطيون أو مجلس النواب الذي يقوده الجمهوريون، مشروع قانون لتمديد ميزانية الحكومة الفيدرالية تنتهي مدته منتصف ليل الجمعة/ السبت المقبل.

وفي حال عدم التوصل إلى أي اتفاق بحلول 17 نوفمبر/ تشرين الثاني، ستتوقف محركات أكبر اقتصاد في العالم، وسيُحرم 1.5 مليون موظف حكومي من أجورهم، وستُغلق معظم المرافق الفيدرالية بما فيها الحدائق الوطنية، وقد تُضطر بعض القطاعات مثل قطاع السفر الجوي إلى إبطاء وتيرة عملها.

ويأمل معظم الديمقراطيين والجمهوريين في تجنّب هذه النتيجة المعروفة باسم «الإغلاق الحكومي».

التعاون بين الحزبين

وكانت المفاوضات الأخيرة حول الميزانية الفيدرالية الأمريكية في نهاية سبتمبر/ أيلول قد أغرقت الكونغرس في حالة من الفوضى.

ولجأ حلفاء جمهوريون للرئيس السابق دونالد ترامب إلى إطاحة رئيس مجلس النواب كيفن مكارثي الذي أغضبهم

لتوصله إلى اتفاق مع الرئيس الديمقراطي جو بايدن بشأن الميزانية. أدى ذلك إلى حالة شلل في مجلس النواب على مدى ثلاثة أسابيع تقريباً فيما حاول الجمهوريون انتخاب زعيم جديد، في الوقت الذي دفعت الحرب بين إسرائيل والفلسطينيين والحرب في أوكرانيا إلى اتخاذ الكونغرس إجراءات سريعة. في نهاية المطاف، اختار الحزب الجمهوري مايك جونسون رئيساً جديداً لمجلس النواب، وهو غير معروف لعامة الشعب الأمريكي ويمتلك خبرة محدودة في المناصب القيادية. ولم يتحدّث جونسون بعد بشكل صريح عما ينوي فعله، لتجنب الإغلاق الحكومي.

على غرار سلفه، يواجه جونسون مهمة دقيقة تتطلب منه الموازنة بين مطالب مجموعة صغيرة لكن مؤثرة من الجمهوريين المتشددین الذين يطالبون بتشديد مالي صارم، والديمقراطيين الذين يسيطرون على مجلس الشيوخ والبيت الأبيض.

الخميس، قال زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ تشاك شومر: إن «الطريقة الوحيدة لتجنب الإغلاق الحكومي هي التعاون بين الحزبين، تماماً كما كان الوضع في سبتمبر، وما سيكون عليه في المستقبل». أزمة دين في يونيو

واعتادت واشنطن على معارك اللحظة الأخيرة بشأن التمويل والموازنة، وفي الأغلب باتت تجد حلاً وسطاً قبل ساعات من انقضاء المهلة أو بعدها بفترة قصيرة.

وكان النائب الأمريكي الجمهوري من الجناح اليميني المتشدّد مات غايتز الذي قاد حملة عزل مكارثي، قد اعتبر أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في سبتمبر هو «القشة الأخيرة (التي قصمت ظهر البعير)».

وشهدت الولايات المتحدة أطول فترة إغلاق حكومي في تاريخها في عهد الرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب، واستمرت عدة أسابيع بدءاً من ديسمبر/ كانون الأول 2018، ما كلف البلد أكثر من ثلاثة مليارات دولار من إجمالي ناتجه المحلي.

في يونيو/ حزيران، واجهت الولايات المتحدة سباقاً مع الزمن لرفع سقف الدين الفيدرالي في البلد، ما أدّى إلى مخاطرة غير مسبوقه بالتخلف عن سداد الديون الأمريكية.

وبموجب الاتفاق المبرم بين رئيس البرلمان آنذاك كيفن مكارثي والبيت الأبيض، لن يتمّ الوصول إلى ما يسمّى بسقف الدين إلا بعد انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني 2024.